حول نظام الحكم الأفضل لسورية

شفان إبراهيم[1]

أولًا: المقدمة

تدور في مخيلة النخب وعامة الناس السوريين/ات أسئلة عن الدولة الحديثة، وما هو المفهوم السياسي للدولة؛ كونهم لم يتعرفوا إلى ماهية الدولة في سورية بالشكل السياسي القائم على الحق والتعددية السياسية والثقافية والديمقراطية وحرية التعبير. وهي أسئلة في مجملها تعود إلى التجارب والمِحّن التي عاشها السوريون/ات مع الأنظمة السياسية، وفقدوا بذلك نوع الدولة الديمقراطية. وهي أسئلة تتكرر منذ عقود من دون الوصول إلى إجابات واضحة، وبخاصة أن الاستفسارات تتمحور حول تطور الدولة وهدفها ووظيفتها. ففي ظل الانفجار الهويّاتي في الدولة السورية المركبة، وإصرار الجماعات الخاصة على الاعتراف بهويّاتها، فإن واجب الدولة توفير حمولة ديمقراطية ومساواة وعدالة اجتماعية للجميع، وليس من العدالة أن تستمر الدولة كإفرازٍ تلقائي وتبقى إلى ما لا نهاية وفق قواعدها الصارمة التي لا يجب خرقها، بل يجب أن تستمد وجودها من شكل الدولة وشرعيتها التي تتأسس على الانتقال السلمي للسلطة والديمقراطية والعقد الاجتماعي والتعددية السياسية والهويّاتية والقومية الذي يحمي الجميع.

حيث اختلفت تعريفات الدولة تبعًا لاختلاف المنظرين والمفكرين، فخضع التعريف وفقًا للمذاهب والنظريات السياسية والفلسفية والاجتماعية. فمنهم من عرفها على أنها وحدة قانونية تحكم جماعة مستقرة تعيش بصورة مستمرة ودائمة على أرض معينة، وتوجد هيئات اجتماعية وسياسية تمارس سلطات قانونية لحماية مصالح تلك الطبقات والنظر في مطالبها وحماية حرياتها وصون رغباتها، وهي منظمة تسعى لتحقيق أهداف محددة لمصلحة الجماعة.[2] في حين إن بعض آخر عرفها بـ ((مجموعة القضايا التي تثير اهتمامًا عامًا، والديمقراطية تنظم وترعى النقاط الرئيسية لهذا الاهتمام وتتخذه مبدأً لها)).[3] بمعنى أن الدولة السورية المنشودة تتصل بالإنسان/ الفرد السوري مباشرة وتعنى بنظام العيش ومصائر المكونات والأفراد والجماعات المتعايشة ضمن الدولة المقبلة. وأن تهدف إلى

(1) كاتب سوري.

(2) يحيى أحمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1982)، ص89، 90.

(3) محمود حيدر، الدولة فلسفتها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة، ط1، (المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2018)، ص19.

الخدمة العامة والمساواة والعدالة بين مكوناتها وتحمل المسؤولية تجاه المصير الجماعي للبلاد.

خصوصًا أن الدولة وفق المنظور الحديث تتألف من ((مجموعة من الناس منظمة سياسيًا تعيش بصورة دائمة على إقليم جغرافي محدد وتخضع لسلطة سياسية وسيادية واحدة)).[4] وفقًا لذلك، فإن الدولة السورية الجديدة المأمولة ملزمة بفرض التنظيم والانسجام الاجتماعي الذي يؤلف المجتمع السياسي، وتأمين المتطلبات من مساواة وحرية وديمقراطية، أي دولة الشعوب والقوى والأحزاب السياسية السورية والمنظمات الاجتماعية والهيئات الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني كلها، دولة الحق والقانون، تعترف بالثقافات المتعددة والمتكاملة داخل حدودها وتضمن حرية الناس في التعبير عن هوياتهم الثقافية واللغوية واحترام الدولة لتلك الهويات ورعايتها.

بمعنى أن الدولة الحديثة هي ((دولة ديمقراطية، ونظامها موضوع تحت المراقبة الشعبية بوسيلتين هما: الإجراء الانتخابي البرلماني والنظام اللامركزي)).[5] وألاّ تكون لجماعة بشرية سطوة وميزة على غيرها من المكونات، الدولة الحديثة التي ينشدها السوريون هي التي لا تقوم على أساس التحالفات المؤقتة لجماعات قربتها المصالح ووحدتها، بل الاستقرار وتنظيم المجتمع من بناء مؤسسات عصرية ووطنية لا تميز بين الأفراد بسبب انتماءاتهم.

إشكالية البحث

بعد انهيار المجتمع السوري الذي حدث بعد 2011 المكون من طوائف وإثنيات عدة، وفقدان الانتماء إلى الدولة السورية بسبب الاستبداد والظلم الذي استمر منذ خمسين عامًا، وبعد مضي أحد عشر عامًا على أول تظاهرة في سورية، تعقدت العلاقة بين مكونات المجتمع السوري كثيرًا، بسبب التدخلات الخارجية، والصراع المسلح وأسلمة الثورة، وانشطار المجتمع السوري بين مؤيد ومعارض، والهجرة ومعاناة الأهالي المُهجرين أو المقيمين في الداخل. ولعلها دلائل على افتقار السوريين إلى دولة بالمفهوم السياسي، وغياب العقد الاجتماعي المؤسس للدولة والتعددية السياسية.

ما عنى أن الأزمة الحقيقية للسوريين/ات تكمن في شكل الدولة ونظام الحكم، وهو ما يؤثر مباشرة في بنية المؤسسات والوحدات الإدارية وغيرها من الأركان الأساس لإقامة الدولة ويتحكم فيها. فشكل الدولة المركزي المشدد، يتناقض مع مفهومات الحرية والديمقراطية والمساواة

(4) جاك ماريتان، الفرد والدولة، عبد الله أمين (مترجمًا)، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت)، ص30.

(5) محمود حيدر، مرجع سابق، ص94.

والتعددية، بل يقف حاجزًا أمام تفعيل المواطنة الحقوقية على السوريين/ات جميعهم. فتشارك شكل الدولة ونظام الحكم، في حرمان المكونات السورية من المشاركة في الحياة السياسية، وصناعة القرار، والمناصب الإدارية والعسكرية والانتعاش الاقتصادي، والضواغط والموانع التي تعرض لها الإعلام والثقافة في سورية. وهو ما يدفع إلى البحث عن فكرة جامعة جديدة لتحقيق المساواة، وطريقة مختلفة في النظر إلى الدولة والعقد الاجتماعي حول مستقبل الدولة السورية، وبخاصة أن المجتمع السوري منقسم إلى شرائح ومكونات وقوميات عدة ومتنوعة، وكيفية ضمان عيش المكونات كلها معًا من دون دماء أو اضطرابات مجتمعية وسياسية. لذا فأهم مشكلة واجهت السوريين كانت وما تزال في شكل الدولة خلال عقود من التحكم في حيواتهم ومستقبلهم، فشكل الدولة هو الذي يمنح السلطة والقدرة على التسلط والاستبداد، أو المساواة والعدالة الاجتماعية، ومنح الحريات والصلاحيات والسلطات للأطراف المرتبطة بالمركز.

فما شكل الدولة الأفضل الذي يُناسب المجتمع السوري، ويُزيل المشكلات التي أوصلت سورية إلى وضعها الراهن، وأولها مشكلة منع التعددية السياسية، وعدم الاعتراف بالتنوع الإثني في سورية، حيث شملت كل من يعيش على الجغرافية السورية، وألحقت الضرر بهم وبحياتهم. نظامٌ سياسي تتمكن فيه مكونات المجتمع السوري العيش في كنفه، بوصفهم مواطنين/ات متساويين/ات في الحقوق والواجبات، وضمان عدم اعتداء أي منهم/ن على الآخر؟.

وهو ما يُلزم السوريين جميعهم بالتوجه صوب كتّابة عقدٍ اجتماعيٍ جديد لدولتهم الجديدة التي يسعون إليها، يتفقون فيه على المبادئ والأفكار وشكل الدولة التي يرغبون فيها، عقدٌ يكون بين الجميع وبتوافق مكونات المجتمع السوري، وليس عقدًا من طرفٍ واحد. وإمكانية البحث عن نظام سياسي جديد يُلغي المركزية التي تسببت في كثير من المشكلات والمصاعب في وجه السوريين، ومنعتهم من إمكانية كتابة عقد اجتماعي جديد، سؤالًا إشكاليًا يدور حوله البحث.

تساؤلات الدراسة

يمكن صوغ مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: ما هي مشكلات المجتمع السوري ككل، وما هي المكونات التي تتكون منها سورية؟ كيف كانت الحياة السياسية والتعددية الثقافية واللغوية والإثنية لبنية المجتمع السوري طوال الخمسين عامًا الماضية، وأين يكمن الحل؟ هل يجب على السوريين/ات البحث عن عقد اجتماعي جديد، يكون في أصله عقد توافقي تشاركي جماعي، يشمل كل بنية المجتمع السوري، ويحفظ التعايش السلمي بين المكونات وتضمن مشاركتهم/ن السياسية الواسعة، وحقوقهم اللغوية والثقافية والهويّاتية، مُحددًا فيه شكل الدولة ونظام الحكم؟ وما هو

النظام السياسي وشكل الدولة المستقبلية الأفضل لسورية، ويضمن تنفيذ ذلك العقد الاجتماعي وصونه، بعد فشل المركزية في خلق انسجام وتعايش وسلم أهلي في سورية.

ثانيًا: مكونات المجتمع السوري

قبل تشكيل الدولة السورية حديثة النشأة لم يكن المجتمع السوري بصبغة واحدة سواء قوميًا، أم لغويًا، أم إثنيًا، فكانت القوميات والإثنيات والطوائف من العرب والكُرد المسلمين منهم واليزيديين، والمسيحيين بطوائفهم وقومياتهم من أشوريين وسريان وأرمن، والمسلمين بطوائفهم من علويين واسماعيليين ودروز إضافة إلى التركمان، يتوزعون على طول المنطقة وعرضها، في مختلف مناطق سورية. وعلى الرغم من أن التاريخ السوري لم يشهد صراعًا بين المكونات حتى2011، إلا أن المناخ السياسي والاقتصادي العام تسبب في مظلومية جماعية مشتركة للسوريين/ات كلهم، والأكثر سوءًا عدّم بلورة هويّة سورية جامعة للجميع.

ثالثًا: المظلومية السورية العامة[6]

تشارك السوريون/ات مظلومية سحقت حيواتهم ومعيشتهم، فعانوا تسلط الأجهزة الأمنية والعسكرية، ومُنعوا من التعبير عن حرياتهم وممارسة حياتهم السياسية.... إلخ، ذلك كله في ظل دستور شكلي، منح نظام الحكم فعل أيَّ شيءٍ لترسيخ الحكم على حساب الشعب السوري، حيث القانون العرفي الذي كان يسمح بإبطال الأحكام الدستورية التي تضمن حقوق الإنسان الأساسية كلها، وتحويل المعارضين والكتّاب إلى المحاكم العرفية، وهو ما يتعارض مع الإجراءات القانونية السليمة والصحيحة. كما كان النظام القضائي شكليًا، نخره الفساد، بل أسهم في زيادة حدّة الانتهاكات، وبخاصة محكمة أمن الدولة وتحويل المعارضين/ات السياسيين/ات وناشطي/ات الرأي إلى محكمة الإرهاب، ومنع أيَّ نشاط إعلامي ثقافي خارج أطر البعث ومنطلقاته، مع عمل أغلب القضاة وفقًا لرغبة السلطة التنفيذية لا تطبيق القانون، ولم تشهد سورية أيّ انتخابات برلمانية، رئاسية، مجالس محلية، مجالس محافظات، على صلة بالنزاهة والديمقراطية أو قانون عصري للانتخابات، فأحزاب المعارضة كانت تعاني القيود المفروضة عليها وعلى أعضائها، ومن غياب الشفافية والامتيازات التي

(6) مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، «الإصلاح في سوريا: التأرجح بين النموذجين الصيني وتغيير النظام»، (أوراق كارينغي، رقم69، تموز/ يوليو 2006).

منحها الدستور لحزب البعث وسيطرته المطلقة على أغلب مقاعد مجلس الشعب السوري، عدا عن انخفاض الدخل الفردي والفقر الممنهج، ما أسهم في غياب الديمقراطية أو إرساء نظام ديمقراطي والمحافظة عليه من دون تنمية اقتصادية ومستوى معيشي جيد، وسط برامج تمنح الامتيازات لفئات وطبقات محددة مقربة من دائرة الحكم وحده. ذلك كله نتيجة العسف السياسي، وغياب الإصلاح الديمقراطي على مدى عقود، وزيادة معدلات البطالة والفقر. بالعموم فإن المشكلة الرئيسة للسوريين/ات بمكوناتهم/ن جميعها عدا عن شكل الدولة، فإنها كمنت في غياب دستوري ديمقراطي تعددي يمنع تغول السلطة على حساب الشعب، ويمنح الجميع الطمأنينة، ويسهم في ارتباط الأفراد وانتمائهم إلى الوطن السوري، حيث نصت المادة /8/ من الدستور السوري على أن حزب البعث هو الحزب القائد في الحكومة والمجتمع. ولضمان عدّم وصول الأحزاب والشخصيات المعارضة إلى البرلمان، لجأت إلى اختراع بدّعة قوائم الظل[7]. واقتصرت الحياة السياسية على (الجبهة الوطنية التقدمية) بقيادة حزب البعث، وبذلك انتهت الحياة السياسية؛ لأن المجتمعات المحلية لم تكن شريكة في القرار السياسي وما نتج منه من إلغاء فكرة الشراكة وتضخم المظلوميات الشعبية في باقي الميادين المختلفة.

وفقًا لذلك فإن سورية عانت مشكلة مركبة، عامة وهي سياسية حيث منع أي عمل سياسي خارج إطار سيطرة المادة (8)، وما يتبعها من اختراق وتكبيل للحياة الاقتصادية والثقافية والعسكرية والأمنية والإعلامية والتعليمية، للجميع، وانبثقت منها مشكلة خاصة تعلقت بطبيعة التعامل والتعاطي مع التطلعات الخاصة ضمن سورية للشعوب غير العربية من مثل الأشوريين السريان والكُرد.

من تجليات المظلومية العامة

1. قانون الطوارئ والسيطرة على الحياة السياسية والانتخابية

ولزيادة فرض السطوة والقوة، فُرضت منذ 1963 سيطرة البعث على السلطة سيطرة مطلقة، وكانت مرحلة استثنائية، قبضت فيها السلطة التنفيذية على القرارات كافة على حساب السلطتين

(7) عاشتها قوى المعارضة بأطيافها في كل دورة انتخابية لمجلس الشعب؛ رغبة في عدم وصولهم إلى لبرلمان، حيث تجهز قائمة لمرشحين محسوبين على حزب البعث، ويشاركون بصفة مستقلين، وتعد ناجحة بغض النظر عن التصويت، وتعد أصوات قائمة الجبهة، محسوبة لهم أيضًا، عدا عن إلزام قواعد وأعضاء حزب البعث بالتصويت لتلك القائمة، وبذلك يكون عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية قد أغلق. عايش الباحث الحادثة في أثناء كل دورة انتخابية في محافظة الحسكة، وواحدة في ريف حلب الشمالي، وهو الأمر عينه في انتخابات مجالس البلديات أو المحافظة.. إلخ..فاحُتكر عمل السلطة التشريعية، عبر قائمة الجبهة الوطنية التقدمية التي تمتلك في كل دورة انتخابية /177/مقعدًا برلمانيًا من أصل 250 مقعدًا مخصصًا لسورية كلها.

القضائية والتشريعية، بل أصبحتا جزءًا منها، ولم يعد لهما من دور، علمًا أنهما ركنان أساسيان من أركان النظام السياسي الديمقراطي، وأعلنت ((حالة الطوارئ وتطبيق الأحكام العرفية بقرار ما سمي آنذاك بـ((المجلس الوطني لقيادة الثورة))، وألغيت الحياة السياسية من المجتمع، ولم يكن للدستور على الرغم من تفصيله على مقاس الحكم، أيَّ اعتبار))[8] وبذلك فإنه لم يكن سوى الدستور لتكريس سياسة مبدأ الحزب الواحد. ما يُلزمنا نحن السوريين/ات بتحصين نظامنا الجديد المنشود بكل ما من شأنه إبعاد شبح الاستبداد

2. قانون الأحزاب

لم يكن القانون سوى ترسيخًا لسيطرة حزب البعث، وبخاصة أن الدستور السوري منع تشكيل أي حزب على أساس قومي أو ديني أو مناطقي[9]. ولم يُسمح لأيَّ مجموعات سياسية بممارسة العمل السياسي والحزبي ممارسة ديمقراطية وفاعلة وعلنّية بل زادت القيود المفروضة.

3. الوضع الاقتصادي

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 2005 تقريرًا مرعبًا حول نسبة الفقر والبطالة التي شهدتها سورية، من حيث معدلات البطالة التي تجاوزت 22 بالمئة، وحوالى 5,3 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، وذلك كله بسبب احتكار فئات وشبكة علاقات زبُنية للمشروعات الاقتصادية المهمة، عدا عن السيطرة على منابع النفط والغاز وعدم إدراجها في الميزانية العامة. ما شكل خطرًا على الاستقرار المجتمعي ضمن سورية، بحيث إن ((الوضع الاقتصادي تراجع إلى حد بات يشكل خطرًا على الاستقرار الاجتماعي للبلاد)).[10]

وبقي ثلث الشعب السوري ((يعيش تحت خط الفقر، وثلثه الآخر بين الفقير والمتوسط، فيما عاش ثلث السكان فقط في طبقة فوق المتوسطة)).[11]

(8) نادر جبلي، نظام الحكم المناسب لسوريا المستقبل: ورقة بحثية، (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2020)

(9) الدستور السوري2012، الباب الأول المادة8، رابعًا.

(10) سمير العيطة، أي إصلاحات لعاصفة على الأبواب، ورقة بحثية، (مبادرة الإصلاح العربي، العدد60، نيسان، 2006).

(11) خالد تركاوي، التغيير الديمغرافي في سورية وأثره في دعم اقتصاد الحرب، ورقة بحثية، (مركز إدرام للدراسات والاستشارات)، د.ت.

4. **منع إصدار الدوريات والمجلات** والجرائد المخالفة لسياسات الحكومة السورية، ولم يكن مسموحًا للمعارضة السورية بممارسة نشاطها الثقافي والإعلامي غير المرخص علنًا[12]. ولافتقار سورية إلى قوانين تنظم الحياة السياسية، فكل الأحزاب تعد (غير قانونية) بالنسبة إلى السلطات.[13]

5. الوضع التعليمي

لم يكن التعليم في سورية سوى لتكريس سياسات معينة، حيث ورد في الدستور السوري ((يهدف نظام التعليم والثقافة إلى إنشاء جيل عربي قومي))، وورد أيضًا ((الثقافة القومية الاشتراكية أساس بناء المجتمع العربي الاشتراكي))، وأيضًا ((العلم والبحث العلمي وكل ما يتم التوصل إليه من منجزات علمية ركن أساسي في تقدم المجتمع العربي الاشتراكي))[14]. الواضح في هذه المواد إنها توجه التعليم صوب سياسات حزبية خاصة، لكنها كانت مواد شكلية، تهدف إلى صبغ التعليم بلغة واحدة وانتماء واحد فحسب، لكن في صلب الموضوع لم تكن مؤسسة التعليم سوى أداة لتفعيل مبدأ السيطرة، ومادة التربية القومية الاشتراكية لم تكن سوى أداة لخلق جيلٍ مسخ بعيد من قيم الإنسانية والعدالة والمساواة. عدا أن التعليم لم يكن بالمستوى المطلوب، بل كان تلقينًا، فغابت الأساليب العلمية والتعليمية الحديثة، كما غُيبت المناهج العصرية، واستخدم التعليم لخدمة السلطة، وكان تعيين المناصب بناء على الولاء لا الكفاءات.

6. الوضع العسكري والأمني

إن الأنظمة غير الديمقراطية تعمدُ إلى استخدام الهويّات الخاصة، في إطار سياسات البقاء والاستئثار بالسلطة. فعندما تنجح السلطة بإقناع جماعة عرقية أو دينية ينتمي إليها، أن استمرار حكمها ضمانٌ لها، فإن الرابطُ التضامني بين الحاكم وملّته يُقلل من احتمال أن ينقلب الضبّاط الذين يشاركونه الخلفية العرقية أو الدينية عليه. لذلك ((استدعى القادة العسكريون البعثيون المشاركون في الانقلاب عددًا كبيرًا من الضباط سواء برتب أم من دون رتب، من الذين ربطتهم بهم صلة القرابة العائلية أو القبلية أو المناطقية أو الأسرية وكان السبب الرئيس في استدعاء هؤلاء

(12) ولطالما الأحزاب غير مرخصة وغير مسموح لها العمل، فإن أنشطتها أيضًا كانت تعامل المعاملة ذاتها.

(13) أنور البني، سوريا تحظر أنشطة أحزاب وجمعيات سياسية وحقوقية، (الجزيرة نت، 2004/6/7) https://bit.ly/3EEaexL.

(14) الفصل الثاني مبادئ تعليمية وثقافية المواد،21، 23، 24، الدستور السوري لعام 1973.

بالذات هو أن قادة الانقلاب كانوا يسعون لاستقطاب الدعم لمناصريهم في السلطة التي حصلوا عليها للتو.}....{ وبذلك فإن 90% من الضباط الذين عينوا في تلك المرحلة كانوا من العلويين)).[15] بمعنى أن سياسات التمييز هي التي تسببت في منع الاعتراف بالثقل الديموغرافي للمكونات السورية من توليد نفسه وتجديدها في تشكيلات الجيش والأمن ومفاصلهما. وبذلك كبرت شكاوى ضباط الجيش حول أن التحيز المناطقي ضدهم يتسبب في إخراجهم من الأكاديمية العسكرية، أو يُحدد لهم سقفًا لا يمكن تجاوزه في المراكز العسكرية، والتمييز في تبوء المناصب العليا ضمن الجيش[16]. وبذلك غاب السنّة والكُرد والآشوريين/ات والفئات والطوائف السورية الأخرى عن تبوء المناصب والرتب الرفيعة في الجيش السوري بوصفهم فاعلين أساسيين وشركاء في صناعة القرار.

رابعًا: مظلومية خاصة

وانبثقت منها مشكلة خاصة تعلقت بطبيعة التعامل والتعاطي مع التطلعات الخاصة ضمن سورية للشعوب غير العربية من مثل الأشوريين السريان، والكُرد، وعلى رأسها الدستور الذي أوغل في محو أي وجود تاريخي لأي وجود غير عربي في سورية[17]. هذا عدّا عن منع الكرد والأشوريين/ات والتركمان من طباعة الكتب والمجلات والجرائد بلغتهم الأم. وعُمقت مظلومية خاصة بالكرد عبر ممارسات مجحفة بحقهم منها، الإحصاء الاستثنائي في 10/5/1962[18] وتقرير محمد طلب هلال، وسياسية التعريب الكارثية التي هدفت إلى تقليص الوجود الكردي في سورية، وشملت قمع اللغة والهويّة الكُردية[19]، وكُللت السياسات العنصرية بالقمع الجسدي للكرد إبان

(15) نيقولاس فان دام، تدمير وطن الحرب الأهلية في سوريا، لمى البوادي (مترجمًا)، (دار جنى تامر، بيروت، لبنان، ط1، 2018)، ص90-91.

(16) هشام بو ناصيف، مظلومية الضبط السنة في القوات المسلحة السورية: ضباط من الدرجة الثانية، أحمد عيشة (مترجمًا)، (موقع الجمهورية تاريخ النشر 2016/5/3)، الرابط: https://bit.ly/3bzPN8M

(17) للمزيد: راجع دستور سورية 1973، و2012.

(18) أصدر ناظم القدسي رئيس الجمهورية آنذاك مرسوما رقم93 بتاريخ23 أب/ أغسطس 1962، قرر بموجبه إجراء إحصاء استثنائي في محافظة الحسكة وحدها، جُرِّد بموجبه 130 ألف كردي سوري من الجنسية السورية، للمزيد: باروت، محمد جمال، التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية، أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص724.أيّ كان على الكُرد أن يثبتوا أنهم يعيشون في سورية منذ عام 1945، على الأقل، وإلاّ فقدوا جنسيتهم السورية، ولم تمنح السلطات ما يكفي من وقت للسكان المحليين لإثبات انتمائهم. للمزيد: التقرير الذي أصدرته منظمة سوريون من أجل العدالة: «سوريا: عشرة حقائق حول إحصاء الحسكة الاستثنائي في العام 1962»، https://bit.ly/3EzUgEX.

(19) علي جزيري، الكرد وكردستان: كردستان سوريا أنموذجًا، (أربيل/ كردستان العراق: الأكاديمية الكردية، 2017)، ص498-ص500. للمزيد من الاطلاع يراجع: من مقررات المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي عام1966، بحسب

الانتفاضة الكردية في2004.

خامسًا: لماذا نحن بحاجة إلى نظام سياسي جديد؟

ما تشهده سورية حاليًا، هو نتيجة التداعيات السلبية والكارثية لتجميع السلطات والصلاحيات كلها في يد أو فئة واحدة محددة. والواقع اليوم يشهد تغيرات كارثية بات من الصعب ضبطها أو التحكم فيها من دون وجود شكل دولة قادر على توزيع المهمات والصلاحيات لإعادة ترتيب الدولة السوية وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، ومنع اعتداء طرف أو مكون على آخر. فاليوم سورية مدمرة، والشروخ بين المكونات تزداد، ونصف السوريين/ات بين لاجئ/ة ونازح/ة، وفقدت الثقة بينهم وبين النظام السياسي، وهي شبه معدومة بين المكونات أيضًا، الأغلبية العظمى من السوريين فقراء، مكلومين، بائسين، عاطلين عن العمل، كبرت كرة الضغينة والحقد في قلوبهم، فكبرت معها دعوات الانتقام، وبخاصة مع غياب العدالة الانتقالية الذي أسهم في تثقيل حمولة الأحقاد والانتقامات والغضب، ولا أمل في تفعيل تلك العدالة، في ظل وجود القوى الفاعلة والمشاركة في قتل السوريين. كما خبا وهج الانتماء الوطني، وتشعبت الانتماءات والولاءات، وانقسمت الجغرافية السورية إلى ثلاثة كيانات هشّة، تعيش توترات ضد بعضها، وفي داخلها مع مكوناتها وسكانها أيضًا. في كل ذلك ما عاد ممكنًا ضبط السلاح المنفلت والمنتشر والأمن شبه المفقود، ومع التدخلات الخارجية المستمرة من /تركيا، إيران، روسيا، بعض دول الخليج/ بات لِزامًا الخروج بتوافقٍ وطني جامعي، ينهي المظلوميات ويؤسس لسورية الجديدة، ولا سيما أن جذر هذه المظالم العامة والخاصة، يعود في عمقه وأساسه إلى سبب رئيس واحد، وهو المظلومية السياسية، التي تحتاج إلى حل جذري، فهي الأساس في المظلوميات الباقية، وبذلك تكون الأساس في الحلول المستدامة لكل مظلومية في سورية، ومساعي جدّية لإنتاج هويّة سورية موحدة، والبدء بالهويّة الوطنية السورية، وليس أن يقوم كل طرف بالنظر إلى سورية من منظاره القومي أو الطائفي أو الإثني الخاص. وهذا يتطلب جدّية من

الفقرة الخامسة من توصياته. حيث أقيمت /10/مستوطنات في الجزيرة ما بين عامي /1959 و1960/ ثم/42/ مستوطنة أيام البعث في الجزيرة بتاريخ1974-1975 ثم أصدر القرار رقم 521 في 1974/6/24، وأصدرت القيادة القطرية لحزب البعث قرارًا بتوزيع أراضي مشروع الحزام العربي البالغ /138853/هكتار التي عرفت في ما بعد بمزارع الدولة. وعربت أسماء مئات القرى الكردية، للمزيد: داوود عبد الصمد، الحزام العربي في الجزيرة-سورية، ط2، (د.م: مطبعة محلية، 2015)، ص27. حينئذ بسبب ذلك أصدر الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) بيانًا ندد فيه بعملية التعريب، فألقت الجهات الأمنية على 4 قيادات وهم: دهام ميرو سكرتير الحزب، كنعان عكيد، محمد نزير مصطفى، محمد شيخ أمين كلين وهم أعضاء في المكتب السياسي، وأعضاء من اللجنة الاستشارية خالد مشايخ، محمد فخري، عبد الله ملا علي. للمزيد: آزاد أحمد علي، «الحزام العربي في الجزيرة السورية، أكبر تغيير ديمغرافي في الشرق الأوسط»، مركز رووداو للدراسات، (2015). ثم صدر مرسوم آخر عام 1964 حمل رقم/75/ عدّ كامل محافظة الحسكة منطقة حدودية.

الأطراف كلها، لكن على أساس أنّ تكون المكونات جميعها متفقة على هذا الطرح، وألا تُلغى حقوق الهويّات الفرعية والقومية دستوريًا وسياسيًا. وبذلك تخبوا التشنجات الاجتماعية، وترتفع أفضلية الانتماء الوطني على الخاص، وتنتعش الهويّات الفرعية في مكان وجودها، وتتناغم وتتأقلم مع الهوية الجامعة السورية.

فالحاجة إلى التحول نحو النظام السياسي اللامركزي مرتبط بعوامل عدة متعلقة بطبيعة الدولة، ودرجة استقرارها السياسي والتركيبة المجتمعية، خصوصًا في ظل وجود فئات ومكونات وقوميات لا تنتمي إلى الأكثرية وما تزال تعيش هاجس إعادة خلق مظالم جديدة أو غياب ضمانات الحقوق مستقبلًا، فتتحول اللامركزية السياسية إلى ضرورة عبر فكرتها الجوهرية القائمة على خلق توازن السلطة والصلاحيات وأدوات الحكم وتوزيعها بين المركز والأطراف، وهذا النظام ((يحمل حلًا للجزء الأكبر من مشكلات الدول النامية كالعربية مثلًا، وبخاصة أن النتائج تكون توسيع قاعدة المشاركة السياسية والاقتصادية للمواطنين)).[20]

وبذلك فإن المشكلة والمعضلة الثقافية أيضًا تجد حلًا لها عبر الاعتراف بالحقوق الثقافية للمكونات المختلفة في سورية.

لذلك فإن التعددية الثقافية المنشودة، إنما تحتاج إلى نظام سياسي قوي ورصين، قائم على منح الأطراف حقها في تدابير تحافظ على هويّتها وتأكيد ((مكانة اللغة الرسمية، التمويل العام للجامعات والمدارس ووسائل الإعلام التي تعتمد لغة الأقلية، التأييد الدستوري أو البرلماني للتعددية الثقافية)).[21] أما الأعوام المقبلة -أعوام ما بعد النزاع- فستزداد مهمات الدولة، ولن تعود مقتصرة على تحقيق الأمن وإرساء العدالة، بل تتعداها إلى ضرورة التأثير في المستقبل في مختلف المجالات، والأهم إرساء دعائم الديمقراطية والتعددية وتحقيق الخدمات العامة، ذلك كله يثقل كاهل النظام المركزي. فالتقسيم الجغرافي موجود فعليًا على الأرض، والمناطق أصبحت خاضعة لنفوذ إقليمي دولي بمفعولات محلية، ولا شك في أن تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي أن يكون المجتمع متماسكًا وعلى درجة من الألفة والترابط، وهو ما يبدو صعبًا في ظل شلالات الدم التي اجتاحت معظم مناطق سورية. وربما بات من الصعب على الإدارة المركزية أن تنهض وحدها بتلك الأعباء في أرجاء الدولة السورية المقبلة. ومن الممكن أن تلعب الإدارات في الأطراف دورًا محوريًا في تحقيق المهمات الملقاة على عاتق الدولة، ((وفتح المجال للإدارة المركزية للتفرغ للمرافق الوطني ذات الأهمية))[22].

(20) مجموعة من الباحثين، حول المركزية واللامركزية في سورية بين النظرية والتطبيق، (إسطنبول: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2018)، ص15.

(21) المرجع السابق نفسه، ص99.

(22) مجموعة من الباحثين، حول المركزية واللامركزية في سورية بين النظرية والتطبيق، ص20.

سادسًا: في البحث عن فكرة جامعة بين السوريين

كبِرت دائرة الخطر لدرجة ما عاد من الممكن السكوت عليها أو التغاضي عنها، نعيش في مجتمعٍ غير متماسك ومفكك، تخترقه مجموعة من الأفكار والطروحات والمشروعات السياسية والجغرافية المتباينة والمتعارضة ف يما بينها، وللأسف فإن الأكثر أهمية في الحدث السوري، هو الأكثر تغييبًا عنها، أيّ الاجتماع على مشروع سياسي جمعي يحمينا جميعًا، فكرة جديدة تدعو إلى المجتمع/ الوطن السوري، من ديرك في أقصى الشمال الشرقي إلى درعا وحوران في أقصى الجنوب الغربي، ومن المتوسط غربًا إلى الحدود العراقية شرقًا، خصوصًا أن ثمة تغولًا في الخطابات الأيديولوجية التي تكونت وتبلورت استجابة للتحديات الجديدة التي انبثقت بسبب ما نعيشه من خراب ودمار وحرب أهلية وحرب بين الموالاة والمعارضة، لا يخفى فيها دور المصالح الإقليمية ولعبة الأمم الكبرى في لعب دور المهيمن على المشهد كله. ومع ذلك كله تعددت الطروحات والحلول، وهي -في أغلبها- مستوردة أو معلبة بطرحٍ خارجي. ما عنى تمهيدًا وتسهيلًا لتسييس الهويّات عوضًا عن البحث عن إطار جامع لنّا كلنّا، كحالِ البحث عن الإجابة عن سؤال مهم ((كيف يمكننا بوصفنا سوريين بناء هويّة وطنية سورية جديدة في ظل عقد اجتماعي، انطلاقًا من الإمكانيات التاريخية الراهنة، في ظل ما فرضته وتفرضه التحديات التي تواجهها، أي هويّة قائمة على الاعتراف والمساواة بين السوريين وحقوقهم وواجباتهم))[23] وهو سؤالٌ يحملنا على المزيد من البحث والتدقيق حول أيَّ بارقةِ أملٍ لسورية جامعة لنّا كلنّا. وربما تكون فكرة ((الجامعة السورية)) إحدى الخيارات المطروحة بعد توافق السوريين عليها وتعديلها بما يتناسب مع وضعنا الحالي حول إحدى أخطر الأسئلة السورية، سؤال هل الهويّة السورية اليوم هي بحالة وعي مطابقة للتحديات الجديدة أم ما تزال تحبو وتعيش في الوعي الزائف الذي يطرح حول عروبة سورية أو أيّ طرح قومجي يفضي إلى التقسيم أو حتّى العودة إلى النظام المركزي.

تلك المشروعات الخارجية كلها؛ لم تقدم لنّا -نحن السوريين/ات- الحل المنشود حتى راهنه، والأكثر تغييبًا هو (الجامعة السورية) في كيفية العيش معًا بمساواة ورسم مستقبل سياسي واستقرار مجتمعي وتنمية اقتصادية مستدامة، وهو ما يتعارض ووجود مشروعات خارجية من جهة، ومن جهة ثانية فقدان الثقة بين السوريين/ات ووصولهم/ن إلى حالة اللاتوافق في ما بينهم/ن. نعيش في سورية ازدواجية الحل، فالقول بضرورة خروج القوى العظمى أصبح من دون قيمة ميدانية، سياسية، فكرية؛ في ظل عدم التوافق الدستوري والسياسي، وبخاصة أن تلك القوى هي التي دفعت الأطراف السورية نحو الاجتماع على دستورٍ جديد، والدعوة إلى بقاء القوى الأجنبية على اختلاف أنواعها وهويّاتها هو ضرب من الجنون، ما لم يتفق السوريون/ات على مشروع متفق عليه،

(23) حمود حمود، الهوية السورية، مجلة قلمون للعلوم الإنسانية، ع: 15، (مركز حرمون للدراسات المعاصرة نيسان، 2021)، ص67- 68.

كحال (الجامعة السورية) كأحد الأفكار السياسية والاجتماعية التي تعرف بأنها ((محاولة لاكتشاف صورة من صور الوعي المطابق، مصوغ في إطار أيديولوجي، ما يزال محتاجًا إلى التطور والتوسيع والتطبيق، وإلى أن يجري التوافق حوله من المكونات السورية الشتى}....{ التي نحاول من خلالها – بوصفنا سوريين- أن نبني بلدًا، أو أن ننتج وطنًا موحدًا قويًا وعادلًا ومنصفًا، وفي إمكانه توحيد أبنائه جميعهم، بإثنياتهم المختلفة، وديانتهم المتنوعة، وطوائفهم المتباينة)).[24] وتاليًا هي دعوة لتشكيل وعي وطني عام يشترك فيه الجميع من عرب وسريان وآشور وتركمان وشركس وكرد وغيرهم، وخلق متخيل سياسي حول هويّة جامعة لا تسمح لأي مكون بالاعتداء على الآخر، وتهيئة الأرضية للحوار. وحينها سيكون لسورية كيان سياسي وجغرافي تحترمه الدول كافة، وبخاصة أن الجامعة السورية تنطلق من التسليم بالجغرافيا التي رسمتها سايكس بيكو وفق جملة من المفهومات والمقولات الفلسفية والإنسانية والمساواة. وفقًا لتعيينات تاريخية لمفهوم الجامعة السورية التي تتكون من إرادة العيش المشترك بما يقتضيه لإنتاج كيان سياسي روحي أخلاقي اجتماعي، كيان الجمهورية السورية، والمحافظة على سورية كمفهوم جيو-استراتيجي وهذه الأرض السورية كلها هي للسوريين/ات كلهم/ن، ويكون للسوريين/ات الحق في العيش في كل سورية، قائمة على العلمانية بوصفها مبدأ موجهًا وضامنًا للحياة السياسية والعلاقات بين الأفراد وحرياتهم/ن الشخصية، لا تغفل هذه الجامعة السورية قضايا الأقليات والقوميات، إنما خلق توازن بين مصالحها ووجودها، وتكون القرارات كلها ضمن المجالس كلها مأخوذة في صورة الإسناد إلى الإجماع، وتؤكد الجامعة السورية حرية التعبير والحرية الشخصية كمبادئ لإعلاء شان الجمهورية السورية، وتعدها أساس حرية التعبير السياسي وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والتعددية الثقافية، هذه الجامعة تحمي الخصوصيات الثقافية للمكونات وتجعلها في وحدة سياسية متكاملة وتاليًا التوازن بين النسب العددية للقوميات والمذاهب والطوائف الموجودة بجعلها كلها أكثرية لا أقليات، بمعنى خلق توازن بين مصالح الأفراد والمكونات.[25] ذلك كله سعيًا إلى متطلبات الحياة الديمقراطية ومراعاة المبادئ الأساسية كحقوق الإنسان والحقائق التاريخية لوجود شعب سوريا ومكوناتها على هذه الأرض، وفق نظامٍ سياسي لا مركزي يحمي الأطراف من أي مشكلات مستقبلية، لامركزية قائمة على الوحدة السورية.

وفقًا لذلك، وكنتيجة لتطور الفكر السياسي، وتطلعات الشعوب والقوميات المختلفة التي عاشت، وما تزال تعيش في دولة واحدة، فإن الدولة تصنف وفقًا للنظام السياسي المتبع، وطبيعة العلاقة بين المركز والأطراف. ولعل التعرف إلى النظام المركزي ومساوئه، والفرق بينه وبين اللامركزية، قدّ يُجلي

(24) يوسف سلامة، الجامعة السورية، مجلة قلمون للدراسات والأبحاث الفكرية والاجتماعية والسياسية، ع: 2، (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، آب، 2017)، ص25.

(25) يوسف سلامة، المرجع السابق، ص26-28.

بعض الغموض حول الأسباب الموجبة والمشرعنة للدعوات إلى اللامركزية السياسية.

1. المركزية أو الموحدة[26]

حيث السيادة موحدة، والسلطات والصلاحيات بيد المركز فقط، وهناك دستور واحد، وقوانين موحدة، نظامها السياسي مركزي، والسلطات كلها تتمركز في العاصمة فقط، لكن العيب الأخطر لهذا النوع أنه في الدول المركبة التي تشمل أكثر من شعب أو قومية، فإن المركز لا يؤدي إلى خلق التجانس بين سكان البلاد، فأفرادها لا يشكلون وحدة سياسية وربما توجد صعوبة في إيجاد التآلف بين مكونات الشعب، فالتجانس الشعبي ضمن أي دولة إنما يتوقف على تحقيق احترام حرية الانتماء الإثني، والقومي واللغوي والسياسي. وتركز هذه السلطات في يد واحدة، وربما تكون هذه الهيئة الرئيسية التي تدير البلاد مركزيًا مجلسًا، أو فردًا، أو لجنة، أو هيئة. وهو ما يسمى بالمركزية الإدارية: أي حصر مظاهر النشاط الإداري في يد سلطة واحدة تسمى حكومة، تجتمع الصلاحيات في بيد الوزير وله موظفون تابوين للوزارة في باقي الأطراف يعملون في أرجاء الدولة وبذلك لا تشارك بقية الهيئات والفاعليات في الحكم، وتكون العاصمة وحدها مركز القرار. لهذا النوع خاصيتان[27]:

أ. تركيز الصلاحيات واتخاذ القرار النهائي في يد موظفين حكوميين في العاصمة، ولا صلاحيات لممثلي المركز في الأقاليم في الخروج عن القرار.

ب. ثمة تدرج هرمي في الوظائف وهو ما يلزم بالضرورة رجوع كل مستوى إداري إلى المسؤول الأعلى منه.

وتتعارض الآراء تجاه أهمية المركزية أو ضعفها بين أن النظام المركزي يحمي وحدة الدولة والمجتمع من أخطار المصالح الضيقة للمجموعات الفرعية ومراقبة الموارد الوطنية. وأن المركزية تزيد أعباء الأجهزة الحكومية المركزية، ما يؤدي إلى الانشغال بالقضايا الثانوية على حساب وضع السياسات العامة والاستراتيجية والخطط، وإضعاف روح المبادرة لدى موظفي الأقاليم وفقدان الاهتمام بها والمركز يمنع خصوصيات الشعوب والأقاليم ويتجاهل مطالبهم.

(26) محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ النظم السياسية، (بيروت: منشورات الحلب الحقوقية، 2002)، ص67-68.

(27) مجموعة من الباحثين، حول المركزية واللامركزية في سورية بين النظرية والتطبيق، ص22.

2. اللامركزية[28]

تقسم إلى:

أ. لامركزية إدارية

وهي توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والعاصمة وهيئات ومجالس مستقلة. وقدم البنك الدولي تعريفًا للامركزية ((هي نقل مسؤولية الوظائف العامة من الحكومة المركزية إلى الحكومة الوسيطة والمحلية و/أو المنظمات الحكومية شبه المستقلة و/أو القطاع الخاص))[29]. هذه اللامركزية الإدارية تقتصر على توزيع الوظائف الإدارية وهي في مستويات ثلاث:

1-لا تركيز إداري: حيث تعد الشكل الأضعف للامركزية، ويستخدم في الدول البسيطة، يقوم على توزيع سلطة صنع القرار والمسؤوليات الإدارية والمالية بين المستويات المختلفة للحكومة المركزية.

2-التفويض: وهو نقل المركز لمسؤولية صنع القرار، وإدارة الوظائف إلى الهيئات الشبه مستقلة، غير خاضعة بالكامل لمراقبة المركز، لكنها مسؤولة أمامها عن تلك الصلاحيات.

3-النقل: أي نقل سلطة القرار والتمويل والإدارة إلى وحدات حكم شبه مستقلة كتحويل مسؤوليات عن الخدمات إلى البلديات التي ينتخب أعضاؤها والمجالس الخاصة بها[30].

ب. اللامركزية السياسية

وهو نظام يتوافر في الدول المركبة التي تتوزع فيها السلطة والقوة والسيادة والحكم بين عدد من المراكز القانونية والسياسية طبقًا للصيغة الدستورية والسياسية التي تقوم عليها هذه الدول. ولها جملة من المزايا المهمة منها: إعاقة الانفراد والاستئثار بالسلطة، تعزيز الوحدة الوطنية ووحدة الدولة على أساس اختياري في الدول المتكونة من شرائح أو قوميات أو دينية متنوعة، تجعل من مطابقة القرارات التي تتخذها الأقاليم لمصالحها السياسية أمرًا سهلًا، وتزيد من فرص المشاركة السياسية في المجتمع، وتحفز رغبة العمل والمساهمة في إعمار البلد وبنائه لدى أبناء الأطراف أيضًا، وتحملهم مسؤولية الأعمال والمشروعات الواجب عملها، والسرعة في العمل وإنجازه وسهولة التنسيق بين الدولة والأقاليم.[31] أي إنها تقوم على نقل جزء كبير من السلطات والمسؤوليات والوظائف والقوة

(28) المرجع نفسه، ص23.

(29) التنمية المؤسسة والمرحلة الانتقالية، اللامركزية في خضم التحول السياسي (2013)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ص7.

(30) مجموعة من الباحثين، حول المركزية واللامركزية في سورية بين النظرية والتطبيق، ص27-28..

(31) محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ النظم السياسية، ص71-72.

والسيادة من المركز إلى الأطراف على ألا تكون تفويضًا[32]؛ لأن التفويض يمنح المفوِض إلغاء أي قرار والتفويض في أي وقت يشاء. هذا النقل يكون وفقا وطبقًا للصيغة الدستورية والسياسية وهي تهدف إلى إعطاء المواطنين وممثليهم المنتخبين مزيدًا من السلطات في صناعة القرار بشكل قانوني دستوري، حيث للدولة حكومة مركزية ولكل إقليم حكومة ذات سلطة قضائية وتشريعية وتنفيذية بمعنى الدستوري الفدرالي. وبذلك ثمة فرصة كبرى أمام مشاركة فاعلة لقطاعات وقوميات وجماعات أهلية ضمن دولة ومجتمع واحد، عبر الانتخابات لتشكيل المجالس المحلية في الأقاليم بعد أن كانت تتم عبر التعيين، ما يعني إعاقة الانفراد والاستئثار بالسلطة، ما يساعد في تعزيز الوحدة الوطنية ووحدة الدولة على أساس اختياري لا قسري، وتطبيق هذه اللامركزية السياسية يتطلب تعديلًا دستوريًا وقانونيًّا.

فتغدو اللامركزية ضرورة عبر فكرتها الجوهرية القائمة على توزيع السلطة وأدوات الحكم بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية، كضامن لعدم إعادة خلق دكتاتوريات جديدة، وبالمقابل يؤكد هذا التأصيل أن التحول إلى النظام اللامركزي بشكل كامل، أمرٌ محفوفٌ بالمخاطر لبعض الجماعات الأهلية التي تخشى أن يؤدي إلى التقسيم.

إذ إن الدولة الاستبدادية التسلطية المركزية لا تراعي الخصوصيات القومية المخالفة للأغلبية، ولا تحترم هوياتهم الفرعية ولا حساسياتهم المجتمعية، بل تلجأ إلى الإنكار وسياسات الإلغاء وتاليًا يصعب الاندماج، ما يغذي نزعة الاستقلال أو العيش ضمن نظام حكم يحمي تلك الجماعات ضمن نطاق وجودها وحيزها الجغرافي.

سابعًا: الخاتمة

1. يُشكل النظام السياسي وشكل الدولة في سورية الجديدة، أبرز وأكثر القضايا الحاملة للمقاربات الحديثة والمترسخة في ميدان العيش المشترك، فالاكتفاء بوجود لغة أو تجانس جغرافي وتاريخي وتجاور وتقاطعات في التاريخ والتراث والعادات بين المكونات، لا يكفي لتكوين أمة قائمة على نظام سياسي رصين ووازن.

2. لذا ثمة حاجة إلى نظام سياسي يضمن حقوق الجماعات والشعوب المتعددة ويحميها في سورية، وبات من الأفضل للسوريين/ات خلق كيان سياسي يشجع النزعات الوطنية ويغذيها عوضًا عن الاستمرار في مزاج الإلغاء وفرض المشروعات التي لا تحقق الاستقرار السياسي.

(32) مجموعة من الباحثين، حول المركزية واللامركزية في سورية بين النظرية والتطبيق، ص25.

3. مفهوم المواطنة بحاجة إلى شعور الفخر والاعتزاز بالانتماء الوطني بوصفه خيارًا أخلاقيًا أسمى، بعد أن أجهضت الحرب الثقافات الوطنية واستخلصت عوضًا عنها ثقافات القتل والتدمير ومسخت الشخصية الوطنية، والمواطنة لم تحمِ الشعب والمكونات في ظل نظام مركزي.

4. ونتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشظي الهويّة السورية، وتغول خطاب الانتقام، وتأثير ذلك في الديمقراطية التي لا تنفصل عن التنمية الاقتصادية؛ فإن تنازل الدولة/ الحكومة عن قسم من صلاحياتها لصالح الأطراف، لتنوب عنها يكون صمام أمان للمستقبل.

5. لذا فإن الحل الأمثل لسورية المستقبل إنما يكمن في اللامركزية السياسية الموسعة التي تضمن حقوق المكونات والشرائح والإثنيات، من دون طغيان طرف على طرف آخر، وتؤمن وتضمن عدّم تقسيم أو تجزئة سورية.

المصادروالمراجع

1. جزيري. علي، الكرد وكردستان (كردستان سوريا أنموذجًا)، (أربيل: الأكاديميةأكاديمية الكردية، 2017).

2. الكعكي. يحيى أحمد، مقدمة في علم السياسة، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1982).

3. باروت. محمد جمال، التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية، أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

4. حمود. حمود، الهوية السورية، مجلة قلمون للعلوم الإنسانية، ع: 15، (إسطنبول: إصدارات مركز حرمون للدراسات المعاصرة نيسان/ أبريل 2021).

5. حيدر. محمود، الدولة فلسفتها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة، ط1، (المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2018).

6. داوود. عبد الصمد، الحزام العربي في الجزيرة-سوريا، ط2، (د.م: مطبعة محلية، 2015).

7. سلامة. يوسف، الجامعة السورية، مجلة قلمون للدراسات والأبحاث الفكرية والاجتماعية والسياسية، ع:2، (إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، آب/ أغسطس 2017).

8. عبد الوهاب. محمد رفعت، مبادئ النظم السياسية، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002).

9. ماريتان. جاك، الفرد والدولة، عبد الله أمين (مترجمًا)، (بيروت، دار مكتبة الحياة، د.ت).

10. فان دام. نيقولاس، تدمير وطن الحرب الأهلية في سوريا، لمى البوادي (مترجمًا)، ط1، (بيروت: دار جنى تامر، 2018).

11. مجموعة من الباحثين، حول المركزية واللامركزية في سورية بين النظرية والتطبيق، (إسطنبول: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2018).